الاحتجاج بالحديث النبوي في الدرس النحوي

برادي بغداد
أستاذ محاضر(أ)
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة سيدي بلعباس- الجزائر

Dans chaque recherche concernant l'argumentation dans le discours du prophète (Hadith el nabaoui) dans l'étude de grammaire, ce qui permet de trouver un très grand consentement parmi beaucoup de chercheurs savant spécialiste en grammaire linguistique. En l'occurrence, l'autre partie des grammairiens refuse carrément cette argumentation justificative par le Hadith et chaque parti emportent la preuve de son principe, ce qui a provoquer l'intervention d'un troisième parti pour négocié un point de vue modéré les deux différend.

إذا تأملنا موضع الاستشهاد النحوي اعتمادا على استقراء كتب اللغة والنحو في العملية التعليمية أو غيرها، وجدنا أنّ حصر أنواع الشاهد يقع في النص القرآني والشعر، والنثري كما في المثل والحكمة، أمّا الحديث النبوي فقد قلّ مجال توظيفه شاهدا نحويا، وهذه معضلة تشكل في حقيقة الأمر إشكالية علمية تربوية.

وللأمانة العلمية أقول أنّ هذا الإقصاء للحديث النبوي شاهدا نحويا لم يكن من جميع النحويين، إذ كان موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث في النحو على مذاهب ثلاثة:[1]

- مذهب أجاز الاستشهاد بالحديث كله وعلى رأسهم ابن مالك الأندلسي، ومذهب ثان توسط في الأمر ويتقدمهم الشاطبي، ثم ثالث رافض الاحتجاج بالحديث في الدرس النحوي ، ويؤم هذه الطائفة أبو حيان النحوي.

وتعجب من إقصاء كلام سيّد الأولين والآخرين في الدرس النحوي أو في مجال الاحتجاج النحوي، وهو من هو صلى الله عليه وسلم حجة في اللغة والبيان وفصاحة القول البليغ، ويشتدّ العجب إذا تقصيت دواعي إقصاء الحديث في الاحتجاج النحوي، وقد استغرب ابن حزم هذا الموقف من بعض النحاة الذين لا يرضون بالحديث في حقل الحجة النحوية. يقول ابن حزم الأندلسي : " والعجب ممن إن وجد لأعرابي جلف، أو لامرئ القيس أو الشماخ أو الحسن البصري لفظا في شعر أو نثر جعله في اللغة واحتج به على خصمه، ولا يستشهد بكلام خالق اللغات وكلام الرسول وهو أفصح العرب، وما بعد الضلال أبعد من هذا" [2].

ولم تكن حجة رفض بعض النحاة ما ذهب إليه محمد عيد من التحفظ العقدي والسعي في درء الوحي الثاني عن ميدان الجدل النحوي والتدافع الحجاجي في درس اللغة، حيث قال :" لقد صرف النحاة أنفسهم قصدا عن الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث، ومن البديهي أنّهم كانوا على علم تام بوجود هذه الثروة الموثوقة من نصوص اللغة بين أيديهم ، ولكنهم تحرجوا من استخدامها في دراساتهم ووقف التحرز الديني بينهم وبين الإفادة منها"[3].

وهذا من غرائب الأمور، فكيف يكون التحفظ العقدي أو التحرز الديني حاجبا من اعتبار لغة الحديث شاهدا، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم حجة ووحي ثان في اللغة والنحو.

لقد رأى الفريق المانع للاستشهاد بالحديث النبوي والاحتجاج به بداعي :

– أنّ الحديث روي معنى لا لفظا، وأنّ من رواد الحديث من كان أعجميا، وقد ذكر هذا جلال الدين السيوطي حيث ذهب إلى أن ما ثبت في الحديث نقله على اللفظ المروي نادر جدا، إنّما يوجد في الأحاديث القصار، وغالب الأحاديث مروي بالمعنى[4].

وإذا أجزنا هذا جدلا [5]– نقول : ألم يكن قول هؤلاء (رواة الحديث) منتسبين إلى عصور الاحتجاج، وكان كلامهم مقبولا في الاستشهاد والاحتجاج، فكيف يقبل معنى ولا يقبل لفظا، وحاصله وقع :" بتبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، ولا فرق على أن اليقين غير شرط، بل الظن كاف"[6].

وصاحب الخزانة "عبد القادر عمر البغدادي" يريد من الظن الغالب على صحة الرواية في تناقلها ضمن دائرة الخطاب التواصلي الشفاهي المهيمن على الرواة في بداية عهد الرواية – مع تباين اختصاصاتهم الحديثة واللغوية أو النحوية، إلاّ أنّ "أفق هذه المثاقفة قد امتدّ واتسع من امتداد أفق الرواية الأدبية، واتساع فضاءاتها من خلال الدخول في مرحلة الرواية المكتوبة " [7] لكونها آلية تواصل تداخلت فيها جملة من الاختصاصات العلمية تقاطع فيها الدرس اللغوي النحوي بالحديث النبوي.

والعجيب في الأمر أن جلال الدين السيوطي ذهب إلى أنّ سبب العزوف عن الاستشهاد بالحديث هو جواز رواية الحديث بالمعنى، إذ قال في رواية الشعر: " كثيرا ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، وربما يكون الشاهد في بعض دون بعض، وقد سئلت عن ذلك قديما فأصبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشد مرّة هكذا، ومرة هكذا " [8].

وهذا موقف يدعو إلى الإستغراب، فقد رضي السيوطي للشعر ما لم يرضه للحديث، فرواية الشعر برفع لفظ ووضع آخر بدلا عنه– وقد يقع مرادفا للمحذوف– لا يؤثر في المعنى، وعلى النقيض من ذلك، فالفعل يحدث تغيرا في معنى الحديث، بل الاعتماد على هذا يؤثر في وضع القواعد اللغوية وأحكامها النحوية، ولعل عجب ابن حزم كان لهذا التعليل الذي ذهب إليه السيوطي في الاقتراح[9].

والظاهر أنّ المتأمل في أمر اللغويين الأوائل يرى أنّهم لم يجدوا حرجا في الاحتجاج بالحديث النبوي في باب اللغة عكس ما بدا عليهم في النحو، لذلك نجد أكثر من استشهد بالحديث في اللغة الخليل بن أحمد الفراهيدي .

---

[1]–خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، د.ط، 1974، ص:62.

[2]– ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، تح: أحمد محمد شاكر، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، لبنان، ط1، 1980، 36/4.

[3]– محمد عيد، الرواية والاستشهاد باللغة، دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، مصر، د.ط، 1972، ص: 244.

[4]– ينظر، جلال الدين السيوطي الاقتراح في علم أصول النحو، تج: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط3، 2007، ص: 106.

[5]- فليست الأحاديث التي أجمعوا على صحة ثبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم لفظا ومعنى قليلة " –ينظر: محمد حسين آل ياسين، دراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، منشورات مكتبة الحياة، بيروت لبنان، ، ط1، 1980، ص: 354.

[6]- عبد القادر عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2009، ج32/1.

[7]- محمد بن سعد الدكان، بلاغة العقل العربي، تجليات المثاقفة في التراث النقدي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2014، ص: 118.

[8]- جلال الدين السيوطي، الاقتراح، ص: 117.

[9]- سحر سويلم راضي، التوجيه النحوي والصرفي ببقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي في كتابه" الحجة للقراء السبع" بلنسية للنشر والتوزيع، مصر، المتوفية، ط1، 2008، ص: 128.